العرب
الأربعاء 2020/08/26
السنة 43 العدد 11801

حمدوك يلقي بكرة التطبيع مع إسرائيل في ملعب مجلس السيادة

الخرطوم تطالب بالفصل بين التطبيع وشطبها من لائحة الإرهاب

لقاء لم يكن على قدر تطلعات واشنطن

عمد رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك إلى النأي بنفسه وحكومته عن ملف تطبيع العلاقات مع إسرائيل في ضوء ضغوط المكون المدني، الذي يرفض شق كبير منه هذا التوجه، ويرى مراقبون أن الكرة الآن في ملعب مجلس السيادة وتحديدا المكون العسكري.

الخرطوم - أعلن رئيس الحكومة السودانية الانتقالية عبدالله حمدوك الثلاثاء إثر محادثات مع وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو في الخرطوم، أن حكومته "لا تملك تفويضا" لاتخاذ قرار في شأن التطبيع مع إسرائيل، وأن مهمتها "محددة" باستكمال العملية الانتقالية وصولا الى إجراء انتخابات.

وبدت تصريحات حمدوك محاولة للنأي بالنفس عن ملف التطبيع مع إسرائيل في ضوء خلافات داخل تحالف إعلان قوى الحرية والتغيير، الظهير السياسي للحكومة، حول هذه المسألة.

> حمدوك سبق وأن ندد بتجاهله في لقاء جمع في فبراير رئيس مجلس السيادة ورئيس الوزراء الإسرائيلي

ووصل وزير الخارجية الأميركي في وقت سابق الثلاثاء، إلى العاصمة السودانية قادما من إسرائيل، في أول رحلة مباشرة بين البلدين، لمناقشة العلاقات بين الخرطوم وتل أبيب، إلى جانب الانتقال الديمقراطي في هذا البلد وخطوات رفعه من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

ونقل الناطق الرسمي باسم الحكومة ووزير الإعلام فيصل محمد صالح عن حمدوك قوله ردا على "الطلب الأميركي بتطبيع العلاقات مع إسرائيل"، "المرحلة الانتقالية في السودان يقودها تحالف عريض بأجندة محددة لاستكمال عملية الانتقال وتحقيق السلام والاستقرار في البلاد وصولا إلى قيام انتخابات حرة".

وأضاف "لا تملك الحكومة الانتقالية تفويضا يتعدى هذه المهام للتقرير بشأن التطبيع مع إسرائيل". ودعا رئيس الوزراء السوداني الإدارة الأميركية "إلى ضرورة الفصل بين عملية رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب ومسألة التطبيع مع إسرائيل".

وكان تحالف الحرية والتغيير الشريك المدني في السلطة الانتقالية أعلن بعد اجتماع عقده مساء الاثنين مجلسه المركزي ورئيس الوزراء أن الحكومة الانتقالية غير مفوضة في قضية بناء علاقات مع إسرائيل.

وجاء في بيان صدر عن التحالف أن الاجتماع المشترك "جدد الموقف من قضية التطبيع مع إسرائيل باعتبارها ليست من قضايا حكومة الفترة الانتقالية المحكومة بالوثيقة الدستورية".

وبدا واضحا أن موقف حمدوك من مسألة التطبيع جاء على وقع ضغوط من التحالف المدني، ولا يريد رئيس الوزراء تحمل أعباء صدامات جديدة مع القوى المدنية وجزء من الشارع السوداني، وهو بإعلانه لبومبيو أن المسألة ليست من صلاحياته يلقي الكرة رأسا في ملعب مجلس السيادة.

وللمفارقة فإن حمدوك سبق وأن ندد بتجاهله في لقاء جمع في فبراير رئيس مجلس السيادة الفريق عبدالفتاح البرهان ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في عنتيبي الأوغندية، واعتبر الأمر تعديا على صلاحيات حكومته.

وتعد زيارة بومبيو جزءا من جولة إقليمية تهدف إلى إقناع دول أخرى بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل بعد أن أعلن في 13 أغسطس عن اتفاق على تطبيع العلاقات بين الإمارات وإسرائيل.

ويقول مراقبون إن الكرة باتت اليوم في ملعب مجلس السيادة وتحديدا المكون العسكري الذي يبدو أكثر حماسة لخطوة تطبيع العلاقات مع إسرائيل في ظل إدراكه بأن هذا القرار من شأنه أن يفتح الباب أمام علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة، وشطب اسم البلاد من لائحة الإرهاب.

وسبق وأن لمح البرهان إلى أن رفع الخرطوم من لائحة الإرهاب والتطبيع متلازمان.

وتدرج الولايات المتحدة السودان ضمن لائحة الإرهاب منذ التسعينات خلال عهد الرئيس المعزول عمر البشير، على خلفية إيواء البلاد لإسلاميين متطرفين بينهم زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن.

ويعوق استمرار وجود السودان ضمن هذه اللائحة فرص الاستثمار الأجنبي كما يحول دون الحصول على مساعدات وقروض من المنظمات المالية الدولية، في وقت يبدو فيه البلد في أمس الحاجة إلى ذلك في ضوء استمرار تدهور وضعه الاقتصادي، الذي بات يثير تململ الشارع، ويهدد المسار الانتقالي.

وأكد بومبيو خلال لقائه حمدوك دعم الإدارة الأميركية للعملية الانتقالية في السودان، كما أكد مساندتها لعملية السلام وجهود تحقيق الأمن والاستقرار في دارفور وبقية المناطق المتأثرة بالنزاع.

وكان وزير الخارجية الأميركي قد صرح في تغريدة له "إن تحول السودان إلى الديمقراطية فرصة لا تتكرر إلا مرة في الجيل".

وتحكم السودان منذ أكثر من سنة سلطة انتقالية هي ثمرة اتفاق بين العسكريين الذين أطاحوا في أبريل 2019 بالرئيس السابق عمر البشير، وقادة الاحتجاج الشعبي ضده الذي تواصل لأشهر بعد سقوطه للمطالبة بحكم مدني. وحُدّدت المرحلة الانتقالية بثلاث سنوات تنتهي بتنظيم انتخابات حرة.

وتعد هذه الزيارة أول زيارة لوزير خارجية أميركي منذ عام 2004.

قمة عراقية أردنية مصرية متحمسة بلا وقع حقيقي

عمان - احتضنت العاصمة الأردنية عمان الثلاثاء قمة ثلاثية جمعت العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني، والرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، ورئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، وسط تباين في مواقف المحللين حيال الرهانات التي يمكن أن تحملها معها لاسيما على الصعيد السياسي.

وأجرى العاهل الأردني لقاءين منفصلين مع الكاظمي والسيسي قبل عقد القمة الثلاثية التي تأتي على إثر زيارة أداها رئيس الوزراء العراقي إلى الولايات المتحدة حيث التقى الرئيس دونالد ترامب وعددا من كبار مسؤولي الإدارة الأميركية وأعضاء في الكونغرس.

وحاول البعض أن يربط بين زيارة الكاظمي لواشنطن والقمة التي عقدت خصوصا بعد تصريحات رئيس الوزراء العراقي عن مشروع إقليمي جديد أطلق عليه "بلاد الشام الجديدة" يجمع مصر والعراق والأردن.

ولم يأت البيان الختامي للقمة على هذا المشروع بالاسم وركز بيان القادة الثلاثة على الجانب الاقتصادي، وتمتين التنسيق في القضايا التي تلقى اهتماما مشتركا.

وشدد البيان على "أهمية تعزيز التعاون واعتماد أفضل السبل والآليات لترجمة العلاقات الاستراتيجية على أرض الواقع، وخاصة الاقتصادية والحيوية منها كالربط الكهربائي ومشاريع الطاقة والمنطقة الاقتصادية المشتركة، والاستفادة من الإمكانات الوطنية والسعي لتكامل الموارد بين البلدان الثلاثة الشقيقة خاصة في ظل التبعات العالمية لجائحة فايروس كورونا المستجد على الأمن الصحي والغذائي والاقتصادي".

سياسيا تطرق إلى "مركزية القضية الفلسطينية، وضرورة تفعيل الجهود لتحقيق السلام العادل والشامل الذي يلبي جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وخصوصا حقه في الدولة المستقلة ذات السيادة والقابلة للحياة وعاصمتها القدس".

وأكد القادة على "أهمية تكثيف الجهود للتوصل إلى حلول سياسية لأزمات المنطقة، وخصوصا الأزمات في سوريا وليبيا واليمن، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمرجعيات المعتمدة، وبما يحفظ وحدة هذه الدول واستقلالها ومقدرات شعوبها، ويحفظ الأمن القومي العربي، ويحول دون التدخلات الخارجية التي تستهدف زعزعة الأمن القومي العربي".

وبشأن قضية سد النهضة، أوضح القادة وفق البيان "أن الأمن المائي لجمهورية مصر العربية هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي".

ويقول مراقبون إن البيان الختامي نسخة مشابهة لما جاء في القمة الثلاثية السابقة، وإن هذه القمة لم تخرج عن إطار سابقتها، وما تم إشاعته قبيل انعقادها على أنها ستشكل نقلة نوعية وتؤسس لمشروع إقليمي جديد "بلاد الشام الجديدة" بمباركة أميركية ينطوي على الكثير من المبالغة.

> القمة لم تخرج عن إطار سابقتها، وما تم إشاعته قبيل انعقادها على أنها ستشكل نقلة نوعية ينطوي على مبالغة

ويشير المراقبون إلى أن عوامل عديدة تحول دون تحقيق هذا المشروع، لاسيما في الحالة الراهنة للدول الثلاث حيث إن العراق لا يزال تحت السطوة الإيرانية رغم محاولات الكاظمي تفكيكها، والأردن يواجه تحديات كبيرة مع تراجع دوره في المنطقة والأزمة الاقتصادية التي تعصف به منذ سنوات والتي عمقها تفشي فايروس كورونا، وأما الوضع في مصر فلا يقل سوءا لجهة المشاكل الكثيرة التي تواجهها في الداخل وفي الخارج لاسيما المشكلتين الليبية والإثيوبية.

وتشير دوائر سياسية إلى أن الحديث عن ارتباط القمة بزيارة الكاظمي ووجود أجندة أميركية يجري التحضير لها ليس دقيقا، إذا ما أخذ بالاعتبار أن هذه القمة كان عقدها مقررا منذ فترة.

وتعد القمة الثالثة بين عمان والقاهرة وبغداد، إذ عقدت الأولى بمصر في مارس 2019، والثانية في الولايات المتحدة في سبتمبر من العام ذاته.

هل غيرت واشنطن شكل تعاطيها مع حماس

أنقرة - أعربت وزارة الخارجية الأميركية في بيان الثلاثاء عن اعتراضها الشديد على استضافة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لقيادات من حركة حماس في 22 أغسطس الجاري.

وهذه من المرات النادرة التي تبدي فيها الولايات المتحدة انتقادا أو اعتراضا على زيارات لقيادات في حماس لتركيا، ما يؤشر على تغير في الموقف الأميركي الذي سبق وتعاطى بقدر من الليونة مع الحركة الفلسطينية رغم "تصنيفها إرهابية".

واجتمع أردوغان الأسبوع الماضي مع رئيس المكتب السياسي لحماس إسماعيل هنية، وضم الاجتماع نائب هنية صالح العاروري، ورئيس الحركة في الخارج ماهر صلاح، وأعضاء المكتب السياسي موسى أبومرزوق وحسام بدران ونزار عوض الله.

وذكرت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية مورغان أورتاغوس "تم تصنيف حماس باعتبارها منظمة إرهابية من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي"، مشيرة إلى أن أحد القادة الذين اجتمع بهم الرئيس التركي موضوع على قائمة "برنامج المكافآت من أجل العدالة الأميركي".

وتابع البيان أن "تواصل الرئيس أردوغان المستمر مع هذه المنظمة الإرهابية لا يؤدي إلا إلى عزل تركيا عن المجتمع الدولي".

وتحكم حركة حماس غزة منذ العام 2007، وقد صنفتها واشنطن جماعة إرهابية عام 1997.

ووفق الخارجية الأميركية يسعى برنامج "يو أس ريواردز فور جاستس" لمكافحة الإرهاب حاليا للحصول على معلومات عن أحد القادة الذين التقاهم أردوغان وتورطه في عدة هجمات إرهابية وعمليات اختطاف مركبات وأشخاص.

ويُعتقد أن الشخص المعني صالح العاروري نائب رئيس المكتب السياسي للحركة، والذي سبق وأدرجته واشنطن على لائحة الإرهاب في 2018، كما أعلنت عن مكافأة مقدارها 5 ملايين دولار لمن يدلي بمعلومات بشأنه.

وكان الاجتماع بين الرئيس التركي وقيادة حماس هو الثاني من نوعه خلال العام الجاري، حيث انعقد الاجتماع الأول في فبراير الماضي.

لقاء أردوغان بالعاروري يغضب واشنطن

الأسد يتمسك بنهجه الحكومي مبقيا على عرنوس رئيسا للوزراء

دمشق - كلف الرئيس السوري بشار الأسد الثلاثاء حسين عرنوس، الذي سلمه قبل أكثر من شهرين مهام رئاسة الوزراء مؤقتا، بتشكيل حكومة جديدة بعد أسابيع من انتخابات مجلس الشعب.

وتسلم عرنوس، وزير الموارد المائية سابقا، في 11 يونيو الماضي مهام رئيس الوزراء مؤقتا إلى حين إجراء الانتخابات البرلمانية التي جرت في يوليو الفائت، بعدما أعفى الأسد رئيس الحكومة السابق عماد خميس من منصبه.

وذكرت الصفحة الرسمية للرئاسة السورية على تطبيق تلغرام أن الأسد أصدر "المرسوم رقم 210 للعام 2020 القاضي بتكليف السيد المهندس حسين عرنوس بتشكيل الوزارة في الجمهورية العربية السورية".

وبحسب الدستور، تصبح الحكومة منذ تأدية نواب مجلس الشعب في العاشر من أغسطس اليمين الدستورية، حكومة تصريف أعمال.

وعرنوس (67 عاما) يتحدر من مدينة معرة النعمان في محافظة إدلب (شمال غرب)، التي لا تزال تسيطر فصائل جهادية ومقاتلة على أكثر من نصف مساحتها.

وتخرج من كلية الهندسة المدنية بجامعة حلب في العام 1978. وشغل مناصب عدة في المؤسسات الحكومية، كما كان محافظا لدير الزور (شرق) ثم القنيطرة جنوبا. وتسلم وزارة الأشغال في 2013 ثم وزارة الموارد المائية عام 2018 في حكومة عماد خميس.

ورئيس الوزراء الجديد مشمول على غرار سلفه بالعقوبات التي تفرضها منذ سنوات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على سوريا.

ويواجه عرنوس صعوبات عديدة، واجهها من سبقه، على خلفية الأزمات المعيشية الخانقة وتدهور قيمة العملة المحلية بشكل غير مسبوق. وتسبّب ذلك في ارتفاع جنوني في أسعار المواد الغذائية والسلع بأرجاء البلاد كافة، ما دفع بعض المتاجر مؤخرا إلى إغلاق أبوابها.

وستواجه حكومة عرنوس المزيد من الصعوبات، بعد فرض الإدارة الأميركية حزمة عقوبات جديدة في يونيو الماضي بموجب ما يُعرف بقانون قيصر.

وتعدّ العقوبات الجديدة، التي طالت الرزمة الأولى منها 39 شخصا أو كيانا بينهم الأسد وزوجته أسماء، الأكثر قسوة على سوريا. وفي يوليو الماضي، أعلنت واشنطن لائحة جديدة تضم 14 كيانا وشخصا إضافيين، بينهم حافظ (18 عاما)، النجل الأكبر للرئيس السوري، ثم أعلنت حزمة ثالثة الأسبوع الماضي شملت شخصيات سياسية وعسكرية ومالية بينها المستشارة الإعلامية للأسد لونا الشبل.

ويرى مراقبون أن مقاربة الأسد الحكومية يشوبها الكثير من القصور، حيث إنه يحرص في كل مرة على تشكيل حكومة تنخرها البيروقراطية، الأمر الذي عمق من هموم السوريين في مناطق سيطرته.

وبحسب المراقبين، فإن الحكومات السورية المتعاقبة وهي خمس حكومات لم تستطع إدارة البلاد بالشكل الصحيح ولم تكن تلك الحكومات منذ عام 2011 حكومات أزمة أو حرب.

وبعد تسع سنوات من الحرب، تشهد سوريا أزمة اقتصادية خانقة فاقمتها مؤخرا تدابير التصدي لوباء كوفيد – 19. وازداد الوضع سوءا بسبب الانهيار الاقتصادي المتسارع في لبنان المجاور حيث يودع سوريون كثر أموالهم.